الفصل الأول

أثر فكر الشيعة الإثنا عشرية في إيران

إن مشروعية الحكم في مذهب الشيعة الإثنا عشرية تُؤسَّس حول فكرة الاختيار الإلهي من الله إلى الأئمة المعصومين التي تحدد باثني عشر إماما آخرهم الإمام الغائب المنتظر، وبعد ظهور البويهيين في إيران بوصفهم قوة عسكرية تأثروا بمذهب الشيعة الزيدية الذي ترك أثره في بلاد الديلم الإيرانية بعد قيام دولة حسن الأطروش، فاستولوا على الحكم في إيران أولًا، ثم استولوا على العراق، فدخل عضد الدولة بغداد بجيشه الإيراني سنة ٣٣٤هـ، فخضعت له جميع القوى، ونصحه مستشاروه بعدم إسقاط الخلافة العباسية وترك الخليفة مجرد رمز يدعى له أيام الجمع، ويصك اسمه على النقود، وفي بداية أيام عضد الدولة تقدم له كبار المذهب الزيدي طالبين أن الحكم للداعي الزيدي، وليس له ولا للخليفة العباسي، ولما علم عضد الدولة أن مذهب الشيعة الإثنا عشرية كان قد تقرر فيه أن إمامهم غائب، فتحول هو وأتباعه إلى هذا المذهب حيث تقضي الأحوال الاعتراف بشرعية الحكم البويهي، ثم قام بالتنكيل بأتباع الزيدية، وقرب إليه علماء الشيعة الإثنا عشرية وعلى رأسهم الشيخ محمد بن محمد بن النعمان الملقب بالمفيد (ت ٤١٣هـ) فانتعش بذلك مذهب الإثنا عشرية، واتخذ الشيخ المفيد مسجد براثا بالكرخ مركزًا له، وله مؤلفات كثيرة في المذهب منها كتاب المقنعة الذي شرحه تلميذه محمد بن الحسن الطوسي في كتابه (التهذيب) وله كتاب (أوائل المقالات) وكتاب (الأمالي) وكتاب (الاختصاص) وكتاب (حرب الجمل) ورسائل وردود كثيرة على علماء عصره، والمهم في هذا المقام ما نقل عن الشيخ المفيد أنه في زمن الغيبة يصح التعاون على الحق مع الحاكم أيًّا كانت

الأحوال، ويبدو أن الإثنا عشرية قبل المفيد على خلاف هذا الرأي حيث يعدّون جميع الحكام من غير الأئمة المعصومين ظالمين، وقد تابع المفيد على رأيه السابق كلًّا من تلميذه محمد بن الحسن الطوسي والشريف علم الهدى المرتضى، وهذا الرأي كما هو واضح يعطي مشروعية للحكم البويهي الذي وجد فيه الشيعة الإثنا عشرية مساحة واسعة من الحرية والتأليف[١].

ويبدو أن الشيخ المفيد قد حاول أن يدَعي الاتصال بالإمام الغائب، ويثبت ذلك ما ادعاه بتسلم رسالتين من الإمام الغائب وجه إليه ولأتباعه النصح، وأنه ستحدث فوضى وإضراب في موسم الحج.

ونص هاتين الرسالتين موجود في آخر كتاب (الاحتجاج) للطبرسي، وقد تكون هذه الدعوة لفتح مشروعية نيابة الشيخ المفيد عن الإمام الغائب، وهي محاولة يبدو أنها باءت بالفشل قبل محاولة علماء آخرين كالشيخ الكركي.

ولكن بعد اكتساح النفوذ البويهي الشيعي من قِبل السلاجقة (١٠٥٥-١١٩٣م) حيث كانوا على المذهب السني انقلب علماء الشيعة في رأيهم، وعادوا إلى إبطال مشروعية الحاكم من غير مذهبهم حيث نقل مثل هذا الرأي عن أحمد بن علي الطبرسي (ت١١٦٢م)، وعند حكم المغول وإسقاطهم للسلاجقة وانتعاش المذهب الإثنا عشري خاصة على علماء مدينة الحلة عاد المذهب ليعطي بعض المشروعية للتعاون مع الحاكم الدنيوي ومساعدته لتحقيق حاجات الناس، ومن هؤلاء محمد بن مكي الجزيني العاملي (ت١٤٧١م)

وهذا الفكر كما يصح تعميمه على العراق يشمل كذلك إيران، باعتبار الحكم السياسي كان للبويهيين الإيرانيين عمومًا[٢].

فكرة الولاية:

(١) كولن تيرنر: المصدر السابق، ص١٠٥.

(٢) محمد رضا وصفي: الفكر الإسلامي المعاصر في إيران، ص٢٤ -دار الروضة في بيروت- ٢٠٠٠م.

عند الشيعة الإمامية تُعدّ الولاية ركنًا من أركان الدين، حيث يجب عندهم الإقرار بولاية علي والأئمة وبقية الأئمة الاثني عشر الذين تولوا الخلافة قبله يعدّونهم غاصبين منكرين لحق علي، فمن أنكر هذه الولاية عندهم يُعدّ كافرًا، وإن صام، وصلى، وحج، وزكى، فأعماله كلها باطلة.

أورد البحراني في تفسيره رواية عن جعفر الصادق (قال أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ: إن الله عَزَّوَجَلَّ عرض ولايتي على أهل السماوات وعلى أهل الأرض أقر بها من أمر، وأنكرنا من أنكرها، وأنكرها يونس، فحبسه في بطن الحوت حتى أقرَّ بها).

وروى الكليني في كتابه (الكافي) كثيرًا من الروايات التي تفيد أن ولاية علي قد أقر بها جميع الأنبياء، وشك فيها من ابتلعه الحوت (يونس عَلَيْهِ السَّلَامُ) أو أصيب بمرض عضال (أيوب عَلَيْهِ السَّلَامُ) وكذلك جميع المخلوقات من الطيور وغيرها.

وذكر العياشي في تفسيره (أن المؤمنين بعلي هم الخالدون في الجنة، وإن كان في أعمالهم ما يسيء)، وذكر ايضًا (أن حب علي حسنة لا تضر معها سيئة وبغضه مصيبة لا تنفع معها حسنة) ويعتقد الشيعة أن الإمام علي بن أبي طالب هو وصي من النبي مثله كمثل النبي موسي حينما أوصى إلى يوشع بن نون كما ورد هذا في كتاب (الحجة) من (الكافي) للكليني، وهذا التأسيس للولاية والوصاية على التفاصيل الكثيرة الواردة في مصادر الشيعة خاصة ما ذكره ابن بابويه القمي وما ذكره الشيخ المفيد والشيخ الطوسي وغيرهما كل ذلك منتحل ومأخوذ عن اليهود في شروح التوراة والتلمود التي عرفها العرب اليهود قديمًا من دخل منهم في الإسلام، وبقي على سوء سريرته وعقيدته اليهودية، ولم يتورع في إدخال هذه المبادئ إلى التشيع، وأن يضفي عليها تأويلات يقتضيها المقام.

وروى النعماني في كتابه (الغيبة) أن الإمام الغائب الثاني عشر قد أورد ما يفيد غيبته ثم خروجه في السفر الأول من التوراة من تمكين القائم وفضله وكذا تكرر هذا المعنى في السفر الثاني والثالث من التوراة، وهذا يوضح بجلاء المصادر اليهودية التي كان يستقي منها رواة الشيعة.

وتورد بعض الروايات أن القائم حينما يظهر بمكة ينادى باسمه العبراني كما تواضعت على ذلك مصادر القوم كـ (الأنوار النعمانية) للجزائري وكتاب (الإرشاد) للشيخ المفيد و(إعلام الورى) للطبرسي والسؤال الذى يضعه الباحث: لماذا ينادى باسمه باللغة العبرية؟ والجواب هو أنهم يَرَوْن تأكيد ذلك معززًا بأن اسمه قد ورد في التوراة، وهذا أوضح دليل على رجوعهم المباشر للغة مصدرًا للديانة اليهودية، بل الأدهى من ذلك والأمر ما أورده النعماني في غيبته أن القائم سيحكم بشريعة داود تفصيلًا لذلك كما في (بحار الأنوار) للمجلسي وغيره من المصادر بأن شريعتهم هي القتل وسفك الدماء وأنه أول ما يبدأ قائمهم بقتل العرب من قريش والعرب جميعًا، وهذا أوضح دليل أنه كتب تحت مؤثرات يهودية مجوسية ودليل على التقاء نيات الشيعة بالنيات اليهودية في سيادة شريعة اليهود ولغتهم (في مكة).

فكرة الإمامة عند الشيعة الإمامية والملكية الساسانية:

قبل الفتح الإسلامي كانت إيران والعراق محكومتين من قبل الدولة الساسانية واعتمادًا على ما أسلفنا من عقيدة الفرس (المجوس) في ملوكهم أنهم مختارون أو من نسل الآلهة ونور الآلهة (أهروا مزداد) إله النور قد رحل بالملك وبالملكة عن طريق الأساطير والمعجزات التي نقلناها في المعتقدات الفارسية القديمة، فالملك عندهم له صفة إلهية يختلف عن بقية البشر وصفاته النورانية المقدسة تنتقل في الأصلاب جيلًا بعد جيل في الأسر الحاكمة وأوامره واجبة الطاعة وليست قابلة للمناقشة يتلقاها منه الكهنة رجال الدين كطبقة

نافذة في المجتمع الساساني، فلما تم الفتح الإسلامي، ودخل الكثير من المجوس في الإسلام تفرقت بهم المذاهب والنحل، وكانوا يحملون في عقولهم هذه الحقيقة عن الملك ورجال الدين، وفي المعتقد الشيعي الإمامي فإن أثر هذه النظرية واضح وآتٍ في النصوص الواردة في مصادر الشيعة الإمامية وخاصة كتب الحديث الأربعة المشهورة، وقد عززوا هذه النظرية بادعاءات تاريخية وفلسفية منها:

١- أصل الأئمة الاثني عشر مزيج من الدم الهاشمي والدم الفارسي الساساني:

استغل الشيعة الإمامية روايات قد تكون مكذوبة مفادها أن (شهربانو) ابنة الملك الساساني يزدجر المهزوم بعد الفتح أسرت في المدائن، وقيل: أسرت هي واثنتان من أخواتها، فجيء بهن مع السبي إلى الخليفة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وتقول الرواية الشيعية: إن عمر أمر ببيعهن مع جملة السبايا، ولكن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اعترض قائلًا: إن بنات الملوك لا تباع، وانتهت المسألة بتزويجها إلى الحسين بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فولدت منه علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، فالأئمة الاثنا عشر هم من هذا النسل المقدس، وهذه الرواية على الرغم من عدم ثبوتها فإن المقصود منها واضح جلي أهمه أن الإمامة ليست للخلفاء الراشدين عن طريق الشورى والاختيار بل هي نص إلهي من الله إلى رسوله محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومن محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما يدعون، وإن هذه الرواية تبرر لهم رغبتهم في كراهية عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي فتح بلادهم، وهزم جيشهم، وتبرر أيضًا كراهيتهم لصحابة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من المهاجرين والأنصار بل كراهية العرب جميعًا[١].

(١) انظر: مناقشة تفصيل عدم ثبوتها: كتاب التشيع العربي والتشيع الفارسي لنبيل الحيدري: ص٩٨- دار الحكمة، لندن، ٢٠١٤م.

فالعقلية المجوسية حينما دخل بعضهم إلى الإسلام وخاصة عن طريق فرق الشيعة ظلت عقليتهم في مفهومها القديم للملك الساساني المقدس وصفاته الإلهية، وهذه العقلية عند الإيرانيين بقيت حتى العهد العباسي، حيث سيطرت على عقائد الشيعة، فصاغوا صفات الأئمة الاثني عشر كصفات الملوك الساسانيين من العصمة ومعرفة الغيب ومعرفة جميع اللغات بل وتسيير الكون، حيث كانوا يعتقدون أن الآلهة قد فوضت للملك الكون من تسيير الرياح والأمطار وما إلى ذلك من القوى الطبيعية كما هو مفصل في موضعه في هذا البحث، ونشير هنا إلى ما ورد في محاكمة البرامكة أيام الرشيد حيث وجد عندهم كتب مرسلة من إيران معنونه (إلهنا جعفر البرمكي) من المحتمل أن هذه الفلسفة التي ظهرت منذ القرن الثاني الهجري قصد بها نقل السلطان من يد العرب وإرجاعه إلى فارس، وهذا واضح من توجه الثورات المعادية للإسلام في العصر العباسي خاصة التي سبق أن أشرنا إليها في هذا البحث، وتكرر القصة نفسها الخاصة بزواج الحسين إلى زواج الإمام الحسن العسكري بابنة أحد ملوك الفرس الساسانيين، ولكن مصادر الشيعة تختلف في اسمها والغرض من ذلك واضح كما هو في القصة الأولى، ولكن هنا يراد إضفاء قصة القدسية على الإمام الثاني عشر المدعى باختفائه في سرداب سامراء، على الرغم من أن الروايات التاريخية الثابتة تنفي أن يكون للحسن العسكري ابن، والصفات التي منحتها المصادر الشيعية الإمامية إلى الإمام المنتظر فاقت جميع الصفات التي منحها المجوس لملوكهم وآلهتهم كما سنفصل ذلك في صفاته في هذا الكتاب.

وقد باءت محاولة المجوس الفرس بالفشل في مجموعة ادعاءات بظهور المهدي المنتظر على يد كثير من الفرق الشيعية التي حاولت الثورة في كثير من المرات على الحكم العربي الإسلامي، والنتيجة أن الشيعة الأوائل الذين كتبوا تلك العقائد المختلطة بالديانة الفارسية، قد أسسوا السلطة والحكم على أساس

الحق الإلهي المحصور بين أئمة آل البيت الاثني عشر فقط، الذين هم من نسلٍ تجري في عروقه الدماء الفارسية المجوسية المقدسة، وعن هذا الطريق يفرضون سلطانهم على العرب، ولذا يتضح أن الإمامة عند الشيعة الإثنا عشرية صناعة فارسية مجوسية الأصل كما هو واضح.

تطور فكرة الإمامة عند الشيعة الإمامية (ولاية الفقيه):

رأينا فيما سبق أن من أسباب ظهور فكرة الغيبة لدى الشيعة الإمامية هو الإخفاقات السياسية المتلاحقة، فالغيبة أصبحت تمثل رغبة مكنونة في ضمير الشيعة وأمنية مستقبلية عوضًا عن الواقع المر الذي صدموا به دون نتيجة.

إن فكرة الإمام الغائب مناسبة لأحقاب الاضطهاد السياسي كما قدمنا إلا أنها كما نستقرئ من تاريخ التشيع نشاهد أن بعض علماء الإمامية في أحقاب الانفراج يتبرمون لا من الفكرة ولكن من نتائجها المنطقية التي يرفضها الشيعة أوقات الحرية، فينادون بعدم تعطيل إقامة ما يجب على الإمام القيام به من الجهاد والأمر بالمعروف وإقامة الحدود وصلاة الجمعة، فينادون بوجوب التهيؤ لظهور الإمام في غيبته.

إن نتيجة تعطيل هذه الواجبات وانتظار الإمام الغائب فقط هو عند الخميني مرشد الثورة الاسلامية الإيرانية أسوأ في نظره من الاعتقاد بنسخ الإسلام كلية. إن هامش الحركة الذي توافر للخميني وغيره من علماء الإمامية كان دافعًا لهذا التفكير.

إن دعوى غيبة الإمام قد خفف من نتائجها على الشيعة وجود السفراء الأربعة كما قدمنا، حيث أخذوا يسيرون أمور الشيعة بالقدر المستطاع آنذاك، ورأينا كيف سد السفير الرابع قبل وفاته دعوة السفارة بعده ما أدخل التشيع في سبات عميق حاول بعض الفقهاء بطرق عدة فكرة الولاية عن الإمام الغائب،

ولكنها لم تستقر في المذهب. أن أحقاب الحرية التي يمر بها التشيع ترشح منها بعض آراء الفقهاء من الإمامية يحاولون فتح الباب، أما دعوى اتصال الإمام الغائب بهم عن طريق رسائل بعثها لهم فيها توجيهات وما أشبه وهي محاولة لإقامة ما يشبه النيابة عن الإمام، ولكن المحاولات الأولى لم تنجح. في العهد البويهي تمتع الشيعة الإمامية بحرية كبيرة لكتابة مصنفاتهم القديمة، وناقشوا علنًا آراء الغير فيهم، وأعلنوا مبادئ الإمامية وعقيدتها بكل وضوح، ومن أمثلتهم الشيخ المفيد محمد بن محمد النعمان (ت٤١٣هـ) فقد ادعى أو ادعي عليه بورود خطابين له من ناحية الإمام الغائب، وأورد صاحب البحار نصهما. وهذه دعوى تدل على محاولة إقامة صلة بين الإمام الغائب المدعى عليه به وأكبر شخصية شيعية إمامية في وقته ببغداد ذي نفوذ كبير لدى البويهيين المتشيعين والحكام الحقيقيين للعراق وفارس آنذاك.

إن الإمام في الفكر الإسلامي هو ولي المسلمين جميعًا، وكذلك في الفكر الشيعي الإمامي يُعدّ الإمام أيضًا وليًّا لشيعته، فإن كان غائبًا فهل تغيب معه هذه الولاية، ويبقي أتباعه لا ولي لهم؟[1].

في الأحقاب التي لم يستطع فيها الشيعة الإمامية ممارسة السياسة نرى لديهم في الواقع العملي وفي الحياة اليومية فصلًا بين الدين والسياسة.

فممارسة السياسة بمعنى الحكم أمر متروك للإمام الغائب، ولا يمكن لأحد أن يتعدى سلطته، ومن ادعى أنه إمام حاكم دونه فهو كافر، وبررت فكرة التقية للعلماء ممالأة السلاطين ومجاراتهم إلا من رحم، فقد نهض بها العلماء المجتهدون حيث لم يغلقوا باب الاجتهاد، وما رسوا على أتباعهم ومريديهم حق الفتوى وتسلُّم الأخماس وإدارة الأوقاف وتوزيع العائدات وتنظيم المدارس والطلبة والمناهج. وهناك أثر انتقل من التصوف إلى التشيع بخصوص الطاعة

(١) محمد رضا وصفي: المصدر السابق، ص٢٢٢ وما بعدها.

العمياء وللمجتهدين خاصة نلاحظه لدرجة تصل إلى التقديس في مظاهر الاستقبال والحديث والطاعة. وهذا في الواقع انعكاس للتعاليم المسطرة في كتب الشيعة من القدم في إضفاء القدسية على الأئمة كما رأينا في مبحث صفاتهم ومعجزاتهم، أما المجتهدون خاصة فهم أقرب الناس لتلك المرتبة إلا أنه لم يقل أحد بوصول العالم المجتهد إلى منزلة الإمام، ولكنه أقل منه، ويمكن أن ينوب عنه في القيام ببعض الواجبات الممكنة في مدة الغيبة، ثم بدأت تتردد لفظة (وصي الإمام أو نائب الإمام) باعتباره أحق الناس بولاية الأمر من أي أحد في هذه المدة التي يعد القيام بشؤون الشيعة من الضرورات.

وبعد الشيخ محمد بن محمد المفيد ادعى الشيخ نور الدين علي بن عبد العالي الكركي النيابة عن الإمام الغائب، وهذا الادعاء كان صادرًا من الشاه طهماسب على ما يبدو. فكان الشيخ ذا منزلة كبيرة عنده، فالذي يعزله الشيخ لا يستخدم والذي ينصبه الشيخ لا يعزل باعتبار الشيخ نائبًا للإمام الغائب ومن أهم كتبه (جامع المقاصد). وقد ساير رغبات الصفويين في سب الشيخين، وحرف القبلة عما كانت مستقرة في بلاد فارس، وأفتى في جواز السجود للعبد وغيرها مما شنع عليه علماء الشيعة أنفسهم قبل السنة.

من أوائل من تطرق لفكرة نائب الإمام الشيخ محمد مطي الجزيني (١٣٦٦هـ) حيث وردت هذه اللفظة في كتابه (اللمعة الدمشقية) بالمعنى الذي ذكرناه... ودعا الشيخ أحمد بن محمد مهدي النراقي (١٨٢٨م) بشكل صريح إلى إعطاء الفقيه ليس فقط وظيفة الإفتاء بل القضاء وتطبيق العقوبات وتصريف أموال القاصرين، وذلك في كتابه (عوائد الإمام) وهذا أمر جديد منه مزج بين السياسة والدين على خلاف السابقين الذين لم يوجبوا على الفقيه تلك الأمور.

إن حركة ما تسمى المشروطية التي قام بها علماء إيران من الشيعة الإمامية دفعتهم إلى التفكير في المشاركة بالحكم ولو جزئيًّا بدل أن كانوا

سلبيين، فالشيخ محمد الحائري وحسين النجفي النائيني طالبًا شاه إيران سنة ١٩٣٦م بوجوب مشاركة الفقهاء في الموافقة على التشريعات التي ينسبها البرلمان الإيراني، ومن قبل المشروطية أثيرت مسألة التنباك حيث أفتى الشيخ حسن الشيرازي (١٨٩٥م) بتحريم التنباك من أجل أن تلغى اتفاقية احتكار بين التنباك من إحدى الشركات البريطانية، فكان له ما أراد، فظهر من بين فقهاء الإمامية من لم يتحصن بالتقية أمام السلطان الجائر، فأعلن كثير منهم مخالفة الدولة الإيرانية منذ أوائل القرن العشرين لمبادئ العدالة ومصلحة عموم المسلمين ووجوب الوقوف ضد المستعمر الجائر الطامع في خيرات البلاد.

فكرة النيابة عن الإمام الغائب (عند الصفويين):

عن فكرة النيابة عن الإمام الغائب ظهرت أول الأمر من قبل السفراء الأربعة في فترة الغيبة الصغرى بعد وفاة الإمام الحادي عشر الحسن العسكري وادعاء السفراء الأربعة أنهم كانوا يتصلون بالإمام الغائب، ويتسلمون منه إجابات أسئلة الشيعة وقت ذاك، ولكن السفير الرابع ادعى انتهاء هذه الفترة، وأن الإمام قد غاب غيبة كبرى، وأن كل من ادعى اتصاله بالإمام الغائب فهو كذاب وعلى الرغم من ظهور كثير من الأدعياء اتصالهم بالإمام الغائب كالشلمغاني ببغداد إلا أن هذه الدعوة بالوكالة لم تنجح على الرغم من محاولات بعض فقهاء الشيعة الإثنا عشرية كالشيخ المفيد كما سبق ذكره، لكن عند قيام الدولة الإثنا عشرية الصفوية في إيران احتاجت إلى فقهاء من الشيعة يؤصلون لها مشروعية حكمهم في وقت كان الإخباريون الشيعة يصرون على التمسك بما نقل من نص عن الغيبة الكبرى، وأن لا ظهور قريبًا للإمام الغائب، ولذا يجب انتظار ظهوره، ولا يتعين إقامة دولة أو حكم ولا إقامة جمعة ولا جهاد إلا بعد ظهور الإمام الغائب وقيامه بهذه المهمات، ولما كانت فكرة الإخباريين هذه معطلة لأهداف الدولة الصفوية فقد عملت على تقريب الفقهاء الأصوليين الذين لا يتمسكون كثيرًا

بظواهر نصوص الأخبار، وقد استجلب الشاه إسماعيل وابنه طهماسب فقهاء الشيعة الإثنا عشرية من العرب وخاصة من جبل عامل والكرك بقصد إضفاء مزيد من المشروعية الدينية على حكمهم؛ وذلك للاحتجاج به سياسيًّا ضد الدولة العثمانية السنية، فقد جاء الشيخ عبدالعال الكركي من لبنان إلى بلاط الشاه طهماسب صغير السن، فكان الشيخ الكركي يسير أمور الحكم مدعيًا نيابته عن الإمام الغائب. وقد طور الشيخ هذه الفكرة تحت ضرورات المذهب الذي يجب أن يستجيب لحاجات الناس وإقناعهم بمشروعية من يحكمهم، وجاء من النجف الشيخ محمد باقر المجلسي الذي كتب كتابه الكبير والطويل (بحار الأنوار) حيث طبع على الحجر ثلاثة وعشرين جزءًا حوت ملخصًا لكل ما جاء من تراث الشيعة وكتبهم القديمة، وترجم إلى اللغة الفارسية[١].

(١) محمد رضا وصفي: المصدر السابق، ص٢٤ -دار الروضة في بيروت- ٢٠٠٠م.